



سلسلة
التشريعات الاتحادية

دائرة القضاء
JUDICIAL DEPARTMENT

قانون
مكافحة جرائم
تقنية المعلومات

الترقيم الدولي

ISBN978-9948-488-44-6

الطبعة الأولى 2013 م

حقوق النشر محفوظة لدائرة القضاء - أبوظبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

منذ إنشائها بموجب القانون رقم (23) لسنة 2006 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي، تعمل دائرة القضاء بخطوات حثيثة على إرساء نظام قضائي مستقل متميز وفعال وتقديم خدمات عدلية عالمية الجودة، وذلك من خلال التمسك بسيادة القانون لصيانة الحقوق والحريات وأمن المجتمع.

وتحقيقاً لهذه الرؤية والرسالة النبيلة، ارتأت دائرة القضاء طباعة كافة التشريعات التي يحتاج إليها التقاضي أمام محاكم الدائرة. وباعتبارها جهة قضائية محلية، يغدو من الطبيعي أن ينصب الاهتمام على القوانين المحلية الصادرة عن المشرع المحلي في إمارة أبوظبي. من ناحية أخرى، ولما كانت المادة (121) من الدستور تخول للمشرع الاتحادي سلطة التشريع في أمور معينة، وبحيث تلتزم جهات القضاء المحلية والاتحادية على السواء بتطبيق القوانين الاتحادية الصادرة طبقاً لهذه المادة، كان من الضروري أن نهتم أيضاً بطباعة هذه التشريعات. فضلاً عن ذلك، وحيث إن التصديق على الاتفاقيات الدولية يجعلها بمثابة القانون الداخلي، ويصبح من الواجب على كافة السلطات المعنية الالتزام بها والنزول على أحكامها، كان من السائغ أن يمتد الاهتمام إلى طباعة الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي قامت الدولة بالتصديق عليها أو الانضمام إليها.

وهكذا، شرعت دائرة القضاء في طباعة ونشر مجموعة التشريعات المحلية والاتحادية والاتفاقيات الدولية اللازمة للفصل في القضايا المتداولة أمام محاكم الدائرة. ورغبة في التيسير على القارئ، وحرصاً على سرعة الوصول إلى التشريع المنشود، فقد

ارتأينا أن تصدر المطبوعات في ثلاث سلاسل مختلفة ، وبحيث تتفرد كل سلسلة منها بتصميم ولون مختلف.

وبالنظر لأهمية أحكام القضاء في فهم وتفسير نصوص القانون ، ثمة سلسلة رابعة بلون مختلف ، تركز على مبادئ النقض في شأن كل موضوع على حدة.

ورغبة في تيسير العلم بالتشريعات المنظمة للألعاب الرياضية ، تقوم الدائرة بطباعة وإصدار سلسلة خامسة تحت عنوان «سلسلة التشريعات الرياضية» ، تتضمن مجموعة التشريعات الدولية والوطنية ذات الصلة بالرياضة.

وحرصاً على إبراز اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة ، وكفالتها لحقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية ، ارتأت الدائرة تكريس سلسلة خاصة بحقوق الإنسان ، تعني بتجميع وتصنيف ونشر الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة في مجال حقوق الإنسان.

ورغبة في إلقاء الضوء على النظام القانوني للشركات المملوكة للحكومة ، قامت الدائرة بتخصيص سلسلة للشركات الحكومية ، مع تصنيف هذه الشركات حسب مجال نشاطها ، وما إذا كان النفط والطاقة بوجه عام أو التأمين أو السياحة أو الزراعة إلى غير ذلك من مجالات النشاط.

وبالنظر لأهمية التعاون القضائي الدولي ، قامت الدائرة باستحداث سلسلة لهذا المجال الحيوي الهام ، يشتمل على كافة

الموضوعات ذات الصلة بالتعاون القضائي الدولي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وكذا في المواد الجنائية.

وفي الختام، المأمول هو أن يحوز هذا الجهد على رضا القارئ، وأن يكون ذا فائدة وخدمة للقضاة والمتقاضين ولسائر المشتغلين والمهتمين بالقانون.

والله ولي التوفيق، ، ،

دائرة القضاء - أبو ظبي

مقدمة

عرف العالم في الآونة الأخيرة استخدام الحاسب الآلي بشكل كبير والانتشار الواسع لشبكة الانترنت. ولذلك ، يمكن القول بأن العصر الذي نعيش فيه هو عصر المعلوماتية. وهكذا ، بدأنا نسمع عن بعض المصطلحات التي لم تكن مستخدمة من قبل ، مثل «الحكومة الإلكترونية» ، و «التجارة الإلكترونية» و«المستند الإلكتروني» و«التوقيع الإلكتروني» و«الشبكة المعلوماتية» و«الفضاء الإلكتروني» و«القرصنة الإلكترونية».

وحجر الزاوية والمفترض الأولي والضروري للمعلوماتية هو الحاسب الآلي (Computer). إذ لا يمكن الحديث عن المعلوماتية بدون الحديث عن هذا الجهاز الحيوي والاختراع الهائل الذي عرفته البشرية في أواخر القرن العشرين. ويعتبر الحاسب الآلي من السمات المميزة للعصر الحالي. إذ توثقت استخداماته بمنظومة الدول المتقدمة والمجتمعات المتطلعة إلى التعايش مع مفاهيم وأساليب القرن الحادي والعشرين ، فاعتبرته أداة دافعة لمكونات نهضتها الحضارية ولاسيما في مجالات التعليم ووسائل الإنتاج والاتصالات والتجارة والدفاع ونظم المعلومات وغيرها من مظاهر واحتياجات بنيتها الأساسية. ويرجع ذلك إلى التصاعد المذهل والتطور الهائل والمستمر الذي عرفته دنيا البرمجيات في السنوات الأخيرة والتقدم الفائق في تكنولوجيات الإلكترونيات المصغرة وتصميم البرمجيات وبنائها وتخزين المعلومات وإظهارها.

والحاسب الآلي هو عبارة عن جهاز إلكتروني يستطيع ترجمة

أوامر مكتوبة بتسلسل منطقي لتنفيذ عمليات إدخال بيانات أو إخراج معلومات، وإجراء عمليات حسابية أو منطقية. وإذا نظرنا إلى الحاسب الآلي نظرة شاملة، نجد أنه بالإضافة إلى مهمته كمستقبل للبيانات ومن ثم معالجتها وإخراج نتائج عملية المعالجة وتخزينها، يستخدم كذلك في عملية تبادل المعلومات بين الحاسبات وبعضها وتكوين ما يعرف بالشبكات.

وبالنظر لحاجة هذا العالم الافتراضي للتنظيم، تقوم الحاجة إلى منع وتجريم كافة صور إساءة استخدام الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت ومكافحة كافة الجرائم التي قد ترتبط به.

وهكذا، صدر أولاً القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2006م، في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات. وفي الخامس والعشرين من رمضان سنة 1433 هـ الموافق الثالث عشر من أغسطس 2012م، صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والذي حل محل القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2006 المشار إليه.

وإدراكاً لأهمية هذا الموضوع، وتيسيراً للعلم بأحكام القانون للمخاطبين بأحكامه وتحقيقاً لاعتبارات المنع والزرع وتجنب الوقوع تحت طائلة العقاب، ارتأت دائرة القضاء من المناسب طباعة المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، مع ترجمته إلى اللغة الانجليزية.

وفي الختام، المأمول أن تكون هذه المطبوعة عوناً لكل المشتغلين بالقانون، سواء كانوا قضاة أو متقاضين أو محامين

أو مستشارين أو باحثين قانونيين أو قائمين على تنفيذ القانون أو
الأكاديميين في الجامعات والكليات والمعاهد العليا.

والله من وراء القصد ، ، ،

دائرة القضاء - أبوظبي

مرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012
في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات

مرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات
الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1976 في شأن الأحداث
الجانحين والمشردين،

وعلى القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 في شأن المصرف
المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1980 في شأن المطبوعات
والنشر،

وعلى القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 بإصدار قانون
العقوبات والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 بإصدار قانون
الإجراءات الجزائية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (37) لسنة 1992 في شأن المعاملات
التجارية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 1995 في شأن مكافحة
المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2002 في شأن تجريم
غسل الأموال،

وعلى القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2002 في شأن حقوق

المؤلف والحقوق المجاورة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 2002 في شأن تنظيم
وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج
الصناعية.

وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2003 في شأن
تنظيم قطاع الاتصالات والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2004 في شأن
مكافحة الجرائم الإرهابية ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 في شأن المعاملات
والتجارة الالكترونية ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2006 في شأن مكافحة
جرائم تقنية المعلومات ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة
جرائم الاتجار بالبشر ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2008 بإنشاء مجلس
وطني للسياحة والآثار ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2009 في شأن الأسلحة
النارية والذخائر والمتفجرات ،

وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2012 بإنشاء الهيئة
الوطنية للأمن الإلكتروني ،

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا المرسوم بقانون الآتي ؛

المادة (1)

يقصد بالكلمات والعبارات التالية، المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

الدولة : دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجهات المختصة : الجهات الاتحادية أو المحلية المعنية بشؤون الأمن الإلكتروني في الدولة.

المحتوى : المعلومات والبيانات والخدمات الإلكترونية.

المعلومات الإلكترونية : أي معلومات يمكن تخزينها ومعالجتها وتوليدها ونقلها بوسائل تقنية المعلومات وبوجه خاص الكتابة والصور والصوت والأرقام والحروف والرموز والإشارات وغيرها.

البرنامج المعلوماتي : مجموعة من البيانات والتعليمات والأوامر، القابلة للتنفيذ بوسائل تقنية المعلومات والمعدة لإنجاز مهمة معينة.

نظام المعلومات الإلكتروني : مجموعة برامج معلوماتية ووسائل تقنية المعلومات المعدة لمعالجة وإدارة وتخزين المعلومات الإلكترونية أو ما شابه ذلك.

الشبكة المعلوماتية : ارتباط بين مجموعتين أو أكثر من البرامج المعلوماتية ووسائل تقنية المعلومات التي تتيح للمستخدمين الدخول وتبادل المعلومات.

المستند الالكتروني : سجل أو بيان معلوماتي يتم إنشاؤه أو تخزينه أو استخراجة أو نسخه أو إرساله أو إبلاغه أو استلامه بوسيلة الكترونية على وسيط.

الموقع الالكتروني : مكان إتاحة المعلومات الالكترونية على الشبكة المعلوماتية، ومنها مواقع التواصل الاجتماعي، والصفحات الشخصية والمدونات.

وسيلة تقنية المعلومات : أي أداة الكترونية مغناطيسية، بصرية، كهروكيميائية، أو أي أداة أخرى تستخدم لمعالجة البيانات الالكترونية وأداء العمليات المنطقية والحسابية، أو الوظائف التخزينية، ويشمل أي وسيلة موصلة أو مرتبطة بشكل مباشر، تتيح لهذه الوسيلة تخزين المعلومات الالكترونية أو إيصالها للآخرين.

البيانات الحكومية : هي البيانات أو المعلومات الالكترونية الخاصة أو العائدة إلى الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية لإمارات الدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة الاتحادية أو المحلية.

المنشآت المالية أو : أي منشأة تكتسب وصفها المالي التجارية أو الاقتصادية الترخيص الصادر لها من جهة الاختصاص بالدولة.

الـكـتـروني : ما يتصل بالتكنولوجيا الكهرومغناطيسية أو الكهروضوئية أو الرقمية أو مؤتمتة أو ضوئية أو ما شابه ذلك.

مواد إباحية الأحداث : أي صور أو تسجيلات أو رسومات أو غيرها مثيرة جنسياً لأعضاء جنسية أو أفعال جنسية حقيقية أو افتراضية أو بالمحاكاة لحدث لا يتجاوز الثامنة عشر من عمره.

العنوان البروتوكولي : معرف رقمي يتم تعيينه لكل وسيلة للشبكة المعلوماتية تقنية معلومات مشاركة في شبكة معلومات، ويتم استخدامه لأغراض الاتصال.

سـري : أي معلومات أو بيانات غير مصرح للغير بالاطلاع عليها أو بإفشائها إلا بإذن مسبق ممن يملك هذا الإذن.

الالـتـقـاط : مشاهدة البيانات أو المعلومات أو الحصول عليها.

الإسـاءة : كل تعبير متعمد عن أي شخص أو كيان يعتبره الشخص العادي مهيناً أو ماساً بشرف أو كرامة ذلك الشخص أو الكيان.

المادة (2)

1. يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تزيد على ثلاثمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من دخل موقع الكتروني أو نظام معلومات الكتروني أو شبكة معلومات، أو وسيلة تقنية معلومات، بدون تصريح أو بتجاوز حدود التصريح، أو بالبقاء فيه بصورة غير مشروعة.
2. تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي تقل عن مائة وخمسين ألف درهم ولا تتجاوز سبعمائة وخمسون ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ترتب على أي فعل من الأفعال المنصوص عليها بالفقرة (1) من هذه المادة إلغاء أو حذف أو تدمير أو إفشاء أو إتلاف أو تغيير أو نسخ أو نشر أو إعادة نشر أي بيانات أو معلومات.
3. تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تتجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت البيانات أو المعلومات محل الأفعال الواردة في الفقرة (2) من هذه المادة شخصية.

المادة (3)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تتجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أي من الجرائم المنصوص عليها في البندين (1) و(2) من المادة (2) من هذا المرسوم بقانون بمناسبة تأدية عمله.

المادة (4)

يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز مليون وخمسمائة ألف درهم كل من دخل بدون تصريح إلى موقع الكتروني، أو نظام معلومات الكتروني، أو شبكة معلوماتية، أو وسيلة تقنية معلومات، سواء كان الدخول، بقصد الحصول على بيانات حكومية، أو معلومات سرية خاصة بمنشأة مالية، أو تجارية، أو اقتصادية.

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس (5) سنوات والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز (2) مليون درهم، إذا تعرضت هذه البيانات أو المعلومات للإلغاء أو الحذف أو الإتلاف أو التدمير أو الإفشاء أو التغيير أو النسخ أو النشر أو إعادة النشر.

المادة (5)

يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تجاوز ثلاثمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من دخل بغير تصريح موقعاً إلكترونياً بقصد تغيير تصاميمه أو إلغائه أو إتلافه أو تعديله أو شغل عنوانه.

المادة (6)

يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسون ألف درهم ولا تجاوز سبعمائة وخمسون ألف درهم كل من زور مستنداً

الالكترونياً من مستندات الحكومة الاتحادية أو المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة الاتحادية أو المحلية.

وتكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تجاوز ثلاثمائة ألف درهم أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع التزوير في مستندات جهة غير تلك المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

ويعاقب بذات العقوبة المقررة لجريمة التزوير، بحسب الأحوال، من استعمل المستند الالكتروني المزور مع علمه بتزويره.

المادة (7)

يعاقب بالسجن المؤقت كل من حصل أو استحوذ أو عدل أو أتلّف أو أفشى بغير تصريح بيانات أي مستند الكتروني أو معلومات الكترونية عن طريق الشبكة المعلوماتية أو موقع الكتروني أو نظام المعلومات الالكتروني أو وسيلة تقنية معلومات وكانت هذه البيانات أو المعلومات تتعلق بفحوصات طبية أو تشخيص طبي، أو علاج أو رعاية طبية أو سجلات طبية.

المادة (8)

يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تجاوز ثلاثمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعاق أو عطل الوصول إلى شبكة معلوماتية أو موقع الكتروني أو نظام معلومات الكتروني.

المادة (9)

يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسون ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تحايل على العنوان البروتوكولي للإنترنت باستخدام عنوان وهمي أو عنوان عائد للغير أو بأي وسيلة أخرى ، وذلك بقصد ارتكاب جريمة أو الحيلولة دون اكتشافها.

المادة (10)

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز ثلاثة ملايين درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدخل عمداً وبدون تصريح برنامج معلوماتي إلى الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات الكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات ، وأدى ذلك إلى إيقافها عن العمل أو تعطيلها أو تدمير أو مسح أو حذف أو إتلاف أو تغيير البرنامج أو النظام أو الموقع الإلكتروني أو البيانات أو المعلومات.

وتكون العقوبة السجن والغرامة التي لا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو إحدى هاتين العقوبتين إذا لم تتحقق النتيجة.

وتكون العقوبة الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين عن أي فعل عمدي يقصد به إغراق البريد الإلكتروني بالرسائل وإيقافه عن العمل أو تعطيله أو إتلاف محتوياته.

المادة (11)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استولى لنفسه أو لغيره بغير حق على مال منقول أو منفعة أو على سند أو توقيع هذا السند ، وذلك بالاستعانة بأي طريقة احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة عن طريق الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات الكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

المادة (12)

يعاقب بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من توصل بغير حق ، عن طريق استخدام الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات الكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات ، إلى أرقام أو بيانات بطاقة ائتمانية أو الكترونية أو أرقام أو بيانات حسابات مصرفية ، أو أي وسيلة من وسائل الدفع الالكتروني.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تجاوز ثلاثمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين ، إذا قصد من ذلك استخدام البيانات والأرقام في الحصول على أموال الغير ، أو الاستفادة مما تتيحه من خدمات.

فإذا توصل من ذلك إلى الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال مملوك للغير فيعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن مائتي ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ويعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من نشر أو أعاد نشر أرقام أو بيانات بطاقة ائتمانية أو إلكترونية أو أرقام أو بيانات حسابات مصرفية تعود للغير أو أي وسيلة أخرى من وسائل الدفع الإلكتروني.

المادة (13)

يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليوني درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زور أو قلد أو نسخ بطاقة ائتمانية أو بطاقة مدينة، أو أي وسيلة أخرى من وسائل الدفع الإلكتروني، وذلك باستخدام إحدى وسائل تقنية المعلومات، أو برنامج معلوماتي:

ويعاقب بذات العقوبة كل من:

1. صنع أو صمم أي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات، أو برنامج معلوماتي، يقصد تسهيل أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.
2. استخدم بدون تصريح بطاقة ائتمانية أو إلكترونية أو بطاقة مدينة أو أي وسائل أخرى للدفع الإلكتروني، بقصد الحصول لنفسه أو لغيره، على أموال أو أملاك الغير أو الاستفادة مما يتيح من خدمات يقدمها الغير.
3. قبل التعامل بهذه البطاقات المزورة أو المقلدة أو المنسوخة أو غيرها من وسائل الدفع الإلكتروني مع علمه بعدم مشروعيتها.

المادة (14)

يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتي ألف درهم ولا تزيد على خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل، بدون تصريح، على رقم سري أو شفرة أو كلمة مرور أو أي وسيلة أخرى للدخول إلى وسيلة تقنية معلومات، أو موقع الكتروني، أو نظام معلومات الكتروني، أو شبكة معلوماتية، أو معلومات الكترونية.

ويعاقب بذات العقوبة كل من أعد أو صمم أو أنتج أو باع أو اشترى أو استورد أو عرض للبيع أو أتاح أي برنامج معلوماتي أو أي وسيلة تقنية معلومات، أو روج بأي طريقة روابط لمواقع الكترونية أو برنامج معلوماتي، أو أي وسيلة تقنية معلومات مصممة لأغراض ارتكاب أو تسهيل أو التحريض على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون.

المادة (15)

يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسين ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من التقط أو اعترض عمداً وبدون تصريح أي اتصال عن طريق أي شبكة معلوماتية.

فإذا أفشى أي شخص المعلومات التي حصل عليها عن طريق استلام أو اعراض الاتصالات بغير وجه حق فإنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة.

المادة (16)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسون ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ابتز أو هدد شخص آخر لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه وذلك باستخدام شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات.

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا كان التهديد بارتكاب جناية أو بإسناد أمور خادشة للشرف أو الاعتبار.

المادة (17)

يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو بث أو أرسل أو نشر أو أعاد نشر عن طريق الشبكة المعلوماتية مواد إباحية أو أنشطة للقمار، وكل ما من شأنه المساس بالأداب العامة.

ويعاقب بالعقوبة ذاتها، كل من أنتج أو أعد أو هياأ أو أرسل أو خزن بقصد الاستغلال أو التوزيع أو العرض على الغير، عن طريق شبكة معلوماتية، مواد إباحية أو أنشطة للقمار، وكل ما من شأنه المساس بالأداب العامة.

فيذا كان موضوع المحتوى الإباحي حدثاً لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره، أو كان مثل هذا المحتوى مصمماً لإغراء الأحداث

فيعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف درهم ولا تجاوز مائة وخمسين ألف درهم.

المادة (18)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسين ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم كل من حاز عمداً مواد إباحية الأحداث باستخدام نظام معلومات الكتروني، أو شبكة معلوماتية، أو موقع الكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

المادة (19)

يعاقب بالسجن والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حرض أو اغوى آخر على ارتكاب الدعارة أو الفجور أو ساعد على ذلك، باستخدام شبكة معلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

وتكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات والغرامة التي لا تجاوز مليون درهم إذا كان المجني عليه حدثاً لم يتم الثامنة عشر من عمره.

المادة (20)

مع عدم الإخلال بأحكام جريمة القذف المقررة في الشريعة الإسلامية، يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين

كل من سب الغير أو أسند إليه واقعة من شأنها أن تجعله محلاً للعقاب أو الازدراء من قبل الآخرين، وذلك باستخدام شبكة معلوماتية، أو وسيلة تقنية معلومات.

فإذا وقع السب أو القذف في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة بمناسبة أو بسبب تأدية عمله عد ذلك ظرفاً مشدداً للجريمة.

المادة (21)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسين ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات الكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، في الاعتداء على خصوصية شخص في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بإحدى الطرف التالية:

1. استراق السمع، أو اعتراض، أو تسجيل أو نقل أو بث أو إفشاء محادثات أو اتصالات أو مواد صوتية أو مرئية.
2. التقاط صور الغير أو إعداد صور الكترونية أو نقلها أو كشفها أو نسخها أو الاحتفاظ بها.
3. نشر أخبار أو صور الكترونية أو صور فوتوغرافية أو مشاهد أو تعليقات أو بيانات أو معلومات ولو كانت صحيحة وحقائقية.

كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسون ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم نظام معلومات الكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، لإجراء أي تعديل أو

معالجة على تسجيل أو صورة أو مشهد ، بقصد التشهير أو الإساءة إلى شخص آخر ، أو الاعتداء على خصوصيته أو انتهاكها.

المادة (22)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم ، بدون تصريح ، أي شبكة معلوماتية ، أو موقعاً إلكترونياً ، أو وسيلة تقنية معلومات لكشف معلومات سرية حصل عليها بمناسبة عمله أو بسببه.

المادة (23)

يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات ، بقصد الاتجار في البشر أو الأعضاء البشرية ، أو التعامل فيها بصورة غير مشروعة.

المادة (24)

يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات للترويج أو التحييد لأي برامج أو أفكار من شأنها إثارة الفتنة أو الكراهية أو العنصرية أو الطائفية أو الإضرار بالوحدة

الوطنية أو السلم الاجتماعي أو الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة.

المادة (25)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات بقصد الاتجار أو الترويج للأسلحة النارية أو الذخائر أو المتفجرات في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

المادة (26)

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات والغرامة التي لا تقل عن مليون درهم ولا تجاوز مليوني درهم كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات، وذلك لجماعة إرهابية أو أي مجموعة أو جمعية أو منظمة أو هيئة غير مشروعة بقصد تسهيل الاتصال بقياداتها أو أعضائها، أو لاستقطاب عضوية لها، أو ترويج أو تحبيذ أفكارها، أو تمويل أنشطتها، أو توفير المساعدة الفعلية لها، أو بقصد نشر أساليب تصنيع الأجهزة الحارقة أو المتفجرات، أو أي أدوات أخرى تستخدم في الأعمال الإرهابية.

المادة (27)

يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف

درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات أخرى للدعوة أو الترويج لجمع التبرعات بدون ترخيص معتمد من السلطة المختصة.

المادة (28)

يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تجاوز مليون درهم كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو استخدم معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات بقصد التحريض على أفعال، أو نشر أو بث معلومات أو أخبار أو رسوم كرتونية أو أي صور أخرى، من شأنها تعريض أمن الدولة ومصالحها العليا للخطر أو المساس بالنظام العام.

المادة (29)

يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تجاوز مليون درهم كل من نشر معلومات أو أخبار أو بيانات أو إشاعات على موقع إلكتروني أو أي شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات بقصد السخرية أو الإضرار بسمعة أو هيبة أو مكانة الدولة أو أي من مؤسساتها أو رئيسها أو نائبه أو حكام الإمارات أو أولياء عهدهم أو نواب حكام الإمارات أو علم الدولة أو السلام الوطني أو شعارها أو نشيدها الوطني أو رموزها.

المادة (30)

يعاقب بالسجن المؤبد كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات، تهدف أو تدعو إلى قلب أو تغيير نظام الحكم في الدولة أو الاستيلاء عليه أو إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين السارية في البلاد أو المناهضة للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة.

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من روج إلى أو حرض على أي من الأفعال المذكورة أو سهلها للغير.

المادة (31)

يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتي ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من دعا أو حرض عن طريق نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات إلى عدم الانقياد إلى القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة.

المادة (32)

يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو استخدم الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات للتخطيط أو التنظيم أو الترويج أو الدعوة لمظاهرات أو مسيرات أو ما في حكمها بدون ترخيص من السلطة المختصة.

المادة (33)

يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو استخدم الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات للاتجار بالآثار أو التحف الفنية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

المادة (34)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من انتفع أو سهل للغير بغير وجه حق الانتفاع بخدمات الاتصالات أو قنوات البث المسموعة أو المرئية، وذلك عن طريق الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات.

المادة (35)

مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة في الشريعة الإسلامية، يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب عن طريق الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات أو على موقع إلكتروني، إحدى الجرائم التالية:

1. الإساءة إلى أحد المقدسات أو الشعائر الإسلامية.
2. الإساءة إلى أحد المقدسات أو الشعائر المقررة في الأديان الأخرى متى كانت هذه المقدسات والشعائر مصونة وفقاً لأحكام

الشريعة الإسلامية.

3. سب أحد الأديان السماوية المعترف بها.

4. تحسين المعاصي أو الحض عليها أو الترويج لها.

وإذا تضمنت الجريمة إساءة للذات الإلهية أو لذات الرسل والأنبياء أو كانت مناهضة للدين الإسلامي أو جرحاً للأسس والمبادئ التي يقوم عليها ، أو ناهض أو جرح ما علم من شعائر وأحكام الدين الإسلامي بالضرورة ، أو نال من الدين الإسلامي ، أو بشر بغيره أو دعا إلى مذهب أو فكرة تتطوي على شيء مما تقدم أو حيد لذلك أو روج له ، فيعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع (7) سنوات.

المادة (36)

يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية ، أو وسيلة تقنية معلومات ، للاتجار أو الترويج للمخدرات أو المؤثرات العقلية وما في حكمها أو كيفية تعاطيها أو لتسهيل التعامل فيها في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

المادة (37)

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في قانون غسل الأموال ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليوني درهم كل من أتى عمداً ، باستخدام شبكة معلوماتية ، أو نظام معلومات إلكتروني ، أو إحدى

- وسائل تقنية المعلومات، أي من الأفعال الآتية:
1. تحويل الأموال غير المشروعة أو نقلها أو إيداعها بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لها.
 2. إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال غير المشروعة أو مصدرها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها.
 3. اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال غير المشروعة مع العلم بعدم مشروعية مصدرها.

ويعاقب بذات العقوبة كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات لتسهيل ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة أو للتحريض عليها.

المادة (38)

يعاقب بالسجن المؤقت كل من قدم إلى أي منظمات أو مؤسسات أو هيئات أو أي كيانات أخرى معلومات غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة، وكان من شأنها الإضرار بمصالح الدولة، أو الإساءة إلى سمعتها أو هيبتها أو مكانتها، وذلك باستخدام الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

المادة (39)

يعاقب بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين أي مالك أو مشغل لموقع إلكتروني أو شبكة معلوماتية خزن أو أتاح متعمداً أي محتوى غير قانوني، مع علمه بذلك، أو لم يبادر بإزالة أو منع الدخول

إلى هذا المحتوى غير القانوني خلال المهلة المحددة في الإشعار الخطي الموجه له من الجهات المختصة والذي يفيد بعدم قانونية المحتوى وأنه متاح على الموقع الإلكتروني أو شبكة المعلوماتية.

المادة (40)

يعاقب على الشروع في الجرح المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون بنصف العقوبة المقررة للجريمة التامة.

المادة (41)

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو الأموال المتحصلة منها ، أو بمحو المعلومات أو البيانات أو إعدامها ، كما يحكم بإغلاق المحل أو الموقع الذي يرتكب فيه أي من هذه الجرائم ، وذلك إما إغلاقاً كلياً أو للمدة التي تقدرها المحكمة.

المادة (42)

تقضي المحكمة بإبعاد الأجنبي الذي يحكم عليه بالإدانة لارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون وذلك بعد تنفيذ العقوبة المحكوم بها.

المادة (43)

مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون يجوز للمحكمة أن تأمر بوضع المحكوم عليه تحت الإشراف أو المراقبة أو حرمانه من استخدام أي شبكة معلوماتية، أو نظام المعلومات الالكتروني، أو أي وسيلة تقنية معلومات أخرى، أو وضعه في مأوى علاجي أو مركز تأهيل للمدة التي تراها المحكمة مناسبة.

المادة (44)

تعتبر الجرائم الواردة في المواد (4، 24، 26، 28، 29، 30، 38) من هذا المرسوم بقانون من الجرائم الماسة بأمن الدولة.

كما تعتبر من الجرائم الماسة بأمن الدولة، أي جريمة منصوص عليها في هذا المرسوم بقانون إذا ارتكبت لحساب أو لمصلحة دولة أجنبية أو أي جماعة إرهابية أو مجموعة أو جمعية أو منظمة أو هيئة غير مشروعة.

المادة (45)

تقضي المحكمة، بناءً على طلب من النائب العام، بتخفيف العقوبة أو بالإعفاء منها، عمن أدلى من الجناة إلى السلطات القضائية أو الإدارية بمعلومات تتعلق بأي جريمة من الجرائم المتعلقة بأمن الدولة وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون، متى أدى ذلك إلى الكشف عن الجريمة ومرتكبيها أو إثباتها عليهم أو القبض على أحدهم.

المادة (46)

يعد ظرفاً مشدداً استخدام شبكة المعلومات أو الإنترنت أو أي نظام معلوماتي إلكتروني أو موقع إلكتروني أو وسيلة تقنية معلومات عند ارتكاب أي جريمة لم ينص عليها هذا المرسوم بقانون.

كما يعد ظرفاً مشدداً ارتكاب أي جريمة منصوص عليها في هذا المرسوم بقانون لحساب أو لمصلحة دولة أجنبية أو أي جماعة إرهابية أو مجموعة أو جمعية أو منظمة أو هيئة غير مشروعة.

المادة (47)

مع عدم الإخلال بأحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون العقوبات، تسري أحكام هذا المرسوم بقانون على كل من ارتكب إحدى الجرائم الواردة به خارج الدولة، إذا كان محلها نظام معلوماتي إلكتروني أو شبكة معلوماتية أو موقع إلكتروني أو وسيلة تقنية معلومات خاصة بالحكومة الاتحادية أو إحدى الحكومات المحلية لإمارات الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة المملوكة لأي منهما.

المادة (48)

لا يخل تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر.

المادة (49)

يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الأفعال التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون، وعلى السلطات المحلية بالإمارات تقديم التسهيلات اللازمة لهؤلاء الموظفين لتمكينهم من القيام بعملهم.

المادة (50)

يلغى القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، كما يلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا المرسوم بقانون.

المادة (51)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي:

بتاريخ: 25 رمضان 1433 هـ.

الموافق: 13 أغسطس 2012م.

قانون اتحادي رقم (12) لسنة 2016
بتعديل المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012
في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972، بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1980، في شأن المطبوعات والنشر،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987، بإصدار قانون العقوبات، وتعديلاته،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992، بإصدار قانون الإجراءات الجزائية، وتعديلاته،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2002، بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وتعديلاته،
 - وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2003، في شأن تنظيم قطاع الاتصالات، وتعديلاته،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006، في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية،
 - وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2012، بإنشاء الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني، وتعديلاته،
 - وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012، في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2014، في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية،
 - وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،
- أصدرنا القانون الآتي:

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة (9) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات النص الآتي:

"يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليوني درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تحايل على العنوان البروتوكولي للشبكة المعلوماتية باستخدام عنوان وهمي أو عنوان عائد للغير أو بأي وسيلة أخرى، وذلك بقصد ارتكاب جريمة أو الحيلولة دون اكتشافها".

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبو ظبي:
بتاريخ: 16 شعبان 1437هـ
الموافق: 23 مايو 2016م

Article (51)

This Decree shall be published in the Official Gazette and shall take effect from the day following the date of publication.

**Khalifa Bin Zayed Al Nahyan
President of United Arab Emirates**

Promulgated by us at the Presidential Palace in Abu Dhabi

Date: 25th Ramadan 1433H

Corresponding to : 13th August 2012

shall apply to whoever commits one of the offenses contained therein outside the State, if perpetrated via an information system, a computer network, a website or an information technology means belonging to the federal or local governments of the emirates or one of the bodies or public institutions owned to any of them.

Article (48)

The application of the penalties provided for in this Legal Decree shall not prejudice any more severe penalty provided for under the Penal Code or any other law.

Article (49)

The officers who shall be designated by the decision of the Minister of Justice to the capacity of judicial officers in evidencing the acts committed in violation of the provisions of this Legal Decree, and the local authorities shall provide the necessary facilities for these employees to enable them to do their job.

Article (50)

The Federal Law No. (2) for the year 2006 on combating cyber crimes shall be overwritten and each provision contrary to or inconsistent with the provisions of this Legal Decree.

Article (44)

The offenses contained in Articles (4, 24, 26, 28, 29, 30, 38) of this Legal Decree shall be deemed as offenses against the security of the State.

Offenses against the security of the State shall include any offense under this Legal Decree if committed for the account or for the benefit of a foreign state or any terrorist group or an illegal group, association or organization.

Article (45)

The court shall, upon the request of the Attorney General, reduce the punishment for or exemption the perpetrators who inform judicial or administrative authorities about any of the crimes involving State security, according to the provisions of this Legal Decree, whenever the same leads to the detection of the crime and its perpetrators, substantiating or arresting them.

Article (46)

An aggravating circumstance shall be satisfied on the use of a computer network, the internet, an information system, a website or any means of information technology on the commission of any crime not provided for in this Legal Decree.

It shall be also deemed as an aggravating circumstance in case of committing any offense under this Legal Decree for the account or for the benefit of a foreign state or any terrorist group or an illegal group, association or organization.

Article (47)

Without prejudice to the provisions of Chapter II of Part II of Book I of the Penal Code, the provisions of this Legal Decree

illegal content within the time limit specified in the written notice addressed to him from the competent authorities according to which the illegality of content that is available on the website or computer network is proven.

Article (40)

An attempt at the misdemeanors set forth in this Decree shall receive half penalty for the full offense.

Article (41)

Without prejudice to the rights of bona fide third parties, in all cases, the confiscation of hardware, software, or the means used to commit any of the offenses set forth in this Decree or funds obtained accordingly, or by erasing or destroying the information or data. The store or the website at which those crimes are committed shall be closed either in whole or closure for a period to be determined by the court.

Article (42)

The court shall expel foreigner convicted for committing any of the offenses set forth in this Legal Decree after serving the sentence.

Article (43)

Without prejudice to the penalties provided for in this law, the court may order to put the convict under the supervision, control or to be deprived of the use of any computer network, an electronic information system or any other information technology means, or to be placed in therapeutic shelter or rehabilitation center for a period that the court deems appropriate.

Article (37)

Subject to the provisions stipulated under the Money Laundering Law, shall be punished by imprisonment for not more than seven years and a fine of not less than five hundred thousand dirham and not more than two million dirham whoever deliberately, using a computer network, an electronic information system or a means of Information technology, undertakes any of the following acts:

1. Transfer, transport or deposit illicit funds for the purpose of concealing or disguising the illicit origin.
2. Conceal or disguise the existence, source, movement, associated rights, property or ownership of illicit funds.
3. Acquisition, possession or use of illicit funds with the knowledge of the illegality of the origin thereof.

And shall be punished by the same penalty whoever establishes, manages or oversees a website or disseminates information via a computer network or an information technology means to facilitate or incite the commission of any of the offenses set forth in the first paragraph of this article.

Article (38)

Shall be punished by temporary imprisonment whoever submits incorrect, inaccurate or misleading information to any organization, institution, authority or any other entity with the intention to harm the interests of the State or distort the reputation, prestige or status of the State using the internet or an information technology means.

Article (39)

Shall be punished by imprisonment and a fine or either any owner or operator of a website or computer network who stores or deliberately allows any illegal content, knowingly, or does not take the initiative to remove or block access to this

Article (35)

Without prejudice to the provisions prescribed in Islamic Sharia, shall be punished by imprisonment and a fine of not less than two hundred and fifty thousand dirham and not more than million dirham or either, whoever commits through the internet, an information technology means or a website, one of the following crimes:

1. Abuse of Islamic rites or sanctities.
2. Abuse of rites and sanctities of other religions when such sanctities and rituals are protected under the provisions of Islamic Sharia.
3. Insult a recognized heavenly religion.
4. Promote or incite sins.

If the abuse includes insult to the Divine, the apostles or the prophets, happens to be anti-Islamic or distorts the foundations and principles underlying Islam, injures what is known of the rituals and provisions of the Islamic religion necessarily, attacks the Islamic religion, preaches or calls for another or an idea that involves something of the foregoing or so favors or promotes, the perpetrator shall be punished by imprisonment for a term not exceeding seven (7) years.

Article (36)

Shall be punished by temporary imprisonment and a fine of not less than five hundred thousand dirham and not more than one million dirham, or either, whoever establishes, manages or oversees a website or disseminates information via a computer network or an information technology means to traffic or promote drugs or psychotropic substances and the likes thereof or how to abuse or to facilitate dealing therein in cases other than those authorized by law.

Article (31)

Shall be punished by imprisonment and a fine of not less than two hundred thousand dirham and not exceeding one million dirham, or either, whoever calls for or instigates, by posting information on the internet or via an information technology means, not to obey the laws and regulations in force in the State.

Article (32)

Shall be punished by imprisonment and a fine of not less than five hundred thousand dirham and not exceeding one million dirham, or either, whoever establishes, manages or oversees a website or disseminates information via a computer network or an information technology means to plan, organize, promote or call for demonstrations or marches or the likes thereof without a license from the Competent Authority.

Article (33)

Shall be punished by imprisonment and a fine of not less than five hundred thousand dirham and not exceeding one million dirham, or either, whoever establishes, manages or oversees a website or disseminates information via a computer network or an information technology means to traffic artifacts and art pieces in the cases unauthorized by law.

Article (34)

Shall be punished by imprisonment for not less than one year and a fine of not less than two hundred and fifty thousand dirham and not exceeding one million dirham, or either, whoever benefits unlawfully facilitates the use of telecommunications services or audiovisual broadcasting channels through the information network or means of information technology.

Article (28)

Shall be punished by temporary imprisonment and a fine not exceeding one million dirham whoever establishes, manages or oversees a website or disseminates information via a computer network or an information technology means to incite acts, or publishes or broadcasts information, news, cartoons or any other images that may endanger the security of the State and its supreme interests or prejudice public order.

Article (29)

Shall be punished by temporary imprisonment and a fine not exceeding one million dirham whoever publishes information, news, data or rumors on a website, a computer network or information technology means to ridicule or harm the reputation, prestige or status of the State or any of its institutions, its president or his deputy, the rulers of the emirates, their crown princes, deputy rulers of the emirates, the flag, the national salute, the national emblem, the national anthem or symbols.

Article (30)

Shall be punished by imprisonment for life whoever establishes, manages or oversees a website or disseminates information via a computer network or an information technology means to aim or call to overthrow or change the system of the government in the State, capture or to disable the provisions of the Constitution or laws of the State or act against the fundamental principles underlying the system of governance in the State.

Shall be punished by the same whoever promotes or instigates any of the foregoing acts or facilitate them.

Article (25)

Shall be punished by imprisonment for not less than one year and a fine of not less than five hundred thousand dirham not more than one million dirham, or either, whoever establishes, manages or oversees a website or disseminates information via a computer network or an information technology means to trade or promote the use of firearms, ammunition or explosives in circumstances other than those authorized by law.

Article (26)

Shall be punished by imprisonment for not less than five years and a fine of not less than one million dirham and not more than two million dirham whoever establishes, manages or oversees a website or disseminates information via a computer network or an information technology means to a terrorist group or any group, association, organization or an illegal entity in order to facilitate communication with its leaders or members, or to attract membership to them, or to promote or favor ideas, or finance their activities, or provide actual assistance to them, or to disseminate methods of manufacturing incendiary or explosive devices, or any other tools used in terrorist acts.

Article (27)

Shall be punished by imprisonment and a fine of not less than two hundred and fifty thousand dirham and not more than five hundred thousand dirham, or either, whoever establishes, manages or oversees a website or disseminates information via a computer network or an information technology means to promote or fundraise without a license from the Competent Authority.

either, whoever uses electronic information system or a means of information technology to process or amend a recording, an image or a scene in order to slander or abuse someone else, or abuse or violate the privacy thereof.

Article (22)

Shall be punished by imprisonment for not less than six months and a fine of not less than five hundred thousand dirham and not more than million dirham, or either, whoever uses, without authorization, any computer network, a website, or means of information technology to disclose confidential information obtained because of or while performing the duties thereof.

Article (23)

Shall be punished by temporary imprisonment and a fine of not less than five hundred thousand dirham and not exceeding one million dirham, or either, whoever establishes, manages or oversees a website or disseminates information via a computer network or a means of information technology with the intention of human or human organs trafficking or dealing in the same illegally.

Article (24)

Shall be punished by temporary imprisonment and a fine of not less than five hundred thousand dirham and not more than million dirham whoever establishes, manages or oversees a website or disseminates information via a computer network or an information technology means to promote or motivate the use of any programs or ideas that causes hatred, racism or sectarianism or harm national unity or social peace or disturb public order or public morals.

victim was a child less than eighteen years of age.

Article (20)

Without prejudice to the provisions of the defamation crime prescribed in Islamic Sharia, shall be punished by imprisonment and a fine of not less than two hundred and fifty thousand dirham and not more than five hundred thousand dirham or either whoever insults others or is found guilty of an incident that would make him the object of punishment or contempt by others using the computer network or a means of information technology.

If defamation or insult is directed at a public officer or an assigned to public service on the occasion of or because of the performance of their duties, the same shall be counted as an aggravating circumstance for the crime.

Article (21)

Shall be punished by imprisonment for not less than six months and a fine of not less than one hundred and fifty thousand dirham and not more than five hundred thousand dirham or either whoever uses the computer network, electronic information system or a means of information technology in the attack on the privacy of people in non of the conditions stated by law as in the following:

1. Spying, interception, recording, transferring, broadcasting or disclosing conversations, communications or audio or visual materials.
2. Taking pictures of others or preparing, transferring, disclosing, copying or maintaining electronic images.
3. Publishing electronic images, photographs, scenes, comments or data even if the information is true and correct.

Shall be punished by imprisonment for not less than one year and a fine of not less than two hundred and fifty thousand dirham and not more than five hundred thousand dirham, or

manages or oversees a website or broadcasts, sends, publishes or re-publishes pornographic materials or activities of gambling and whatsoever prejudices public morality via the internet.

Shall be punished by the same whoever produces, prepares, creates, sends or stores with an intention to exploit, distribute or supply to others, through internet, pornography or gambling activities and whatsoever prejudices public morality.

If the pornographic content involves a child of less than eighteen years of age, or if such content is designed to lure children, the offender shall be punished by imprisonment for a term of not less than one year and a fine of not less than fifty thousand dirham and not exceeding one hundred and fifty thousand dirham.

Article (18)

Shall be punished by imprisonment for a term of not less than six months and a fine of not less than one hundred and fifty thousand dirham and not more than one million dirham whoever intentionally possesses child pornographic material using an electronic information system, a computer network, a website, or any means of information technology.

Article (19)

Shall be punished by imprisonment and a fine of not less than two hundred and fifty thousand dirham and not more than one million dirham or either whoever incites or seduces another to commit prostitution or debauchery or assists in perpetrating the same, using the internet or any means of information technology.

The penalty shall be imprisonment for a term not less than five years and a fine not exceeding one million dirham if the

or offers any computer program or any means of information technology, or promoted in any way links to websites or computer programs, or any means of information technology designed for the purpose of committing, facilitating or inciting to commit the crimes stipulated herein.

Article (15)

Shall be punished by imprisonment and a fine of not less than one hundred and fifty thousand dirham and not exceeding five hundred thousand dirham, or either, whoever captures or intercepts intentionally and without authorization any communication via any computer network.

If a person discloses any information obtained through the receipt or interception of communications unlawfully shall be punished by imprisonment for a term of not less than one year.

Article (16)

Shall be punished by imprisonment for a period not exceeding two years and a fine of not less than two hundred and fifty thousand dirham and not more than five hundred thousand dirham, or either, whoever extorts or threatens another person to get him to act or refrain from acting by using the computer network or an information technology means.

The punishment shall be imprisonment for a period not exceeding ten years if the threat subject is a felony or attributes to actions abrasive to honor or dignity.

Article (17)

Shall be punished by imprisonment and a fine of not less than two hundred and fifty thousand dirham and not more than five hundred thousand dirham, or either, whoever establishes,

million dirham or either.

And punishable by the same penalty provided for in the preceding paragraph whoever publishes or re-publishes credit card or electronic data and figures, or bank account details, or any means of electronic payment belonging to others.

Article (13)

Shall be punished by imprisonment and a fine not less than five hundred thousand dirham and not exceeding two million dirham, or either, whoever forges, imitates or copies a credit card, a city card, or any other means of electronic payment, using information technology means or a computer program:

And shall be punished with the same penalty whoever:

1. Manufactures or designs any means of information technology or a computer program to facilitate any of the offenses set forth in the first paragraph of this article.
2. Uses without permission a credit card, an e-card, a city card or any other means of electronic payment in order to obtain for himself or for others money or property of others or take advantage of the services provided by third parties.
3. Accepts handling these forged, counterfeited or copied cards or other means of electronic payment with the knowledge of its illegitimacy.

Article (14)

Shall be punished by imprisonment and a fine of not less than two hundred thousand dirham and not more than five hundred thousand dirham, or either, whoever, without a permit, obtains the secret number, code, password or any other means of access to information technology means, website, electronic information system, computer network or electronic information.

And shall be punished by the same penalty whoever prepares, designs, produces, sells, buys, imports, offers for sale

shall be imprisonment and a fine of not more than five hundred thousand dirham or either.

Any act that intends to distort the capacity of email inboxes and cause the same to stop, malfunction and damage their contents shall be punishable by imprisonment and fine.

Article (11)

Whoever unlawfully acquires for its own or for others any movables, facilities, instrument or a signature on the instrument using any manipulative way or under a pseudo name or illegal impersonation via the internet, an electronic information system or any information technology means shall be punished by imprisonment for not less than one year and a fine of not less than two hundred and fifty thousand dirham and not more than one million dirham or either.

Article (12)

Shall be punished by imprisonment and a fine or either whoever unlawfully reaches via the use of the internet, an electronic information system or an information technology means, credit card or electronic data and figures, or bank account details, or any means of electronic payment.

The penalty shall be imprisonment for not less than six months and a fine of not less than one hundred thousand dirham and not exceeding three hundred thousand dirham or either if the intention is to use such data and figures to attain other people's money benefit from the services it offers.

If the aforementioned results in acquiring for its own or for others money owned to others, the same shall be punished by imprisonment for a term not less than one year and a fine of not less than two hundred thousand dirham and not more than one

permit, attains, acquires, alters, damages, discloses any electronic document or electronic information via the internet, a website, an information technology system or information technology means and whether such data or information is related to medical examination, medical diagnosis, medication, medical care or medical records.

Article (8)

Shall be punished by imprisonment and a fine of not less than one hundred thousand dirham and not more than three hundred thousand dirham, or either, whoever obstructs or hinders access to the internet, a website or an electronic system.

Article (9)

Shall be punished by temporary imprisonment and a fine of not less than one hundred and fifty thousand dirham and not more than five hundred and fifty thousand dirham, or either, whoever manipulates the internet protocol by using an imaginary web address or a web address that belongs to others or by any other means for the intention of committing or hiding the traces of a crime.

Article (10)

Shall be punished by imprisonment for not less than five years and a fine of not less than five hundred thousand dirham and not more than three million dirham, or either, whoever intentionally installs without a permit an information program on the internet, an electronic information system or any information technology means which leads to apprehension, obstruction, destruction, deletion, damage or alteration of the program, the system, the website, the data or the information.

If the action has no consequent results, the penalty

If such data or information is exposed to cancellation, deletion, destruction, disclosure, damage, change, copy, dissemination or republishing, the penalty shall be imprisonment for not less than five (5) years and a fine of not less than five hundred thousand dirham and not more than two (2) million dirham.

Article (5)

shall be punished by imprisonment and a fine of not less than one hundred thousand dirham and not more than three hundred thousand dirham, or either, whoever logs on to a website without permit to crowd, alter, damage, cancel or change the design thereof.

Article (6)

Shall be punished by temporary imprisonment and a fine of not less than one hundred and fifty thousand dirham and not more than seven hundred and fifty thousand dirham whoever forges an electronic document belonging to the federal or local governments, public entities or institutions.

If the documents which are exposed to forgery do not belong to the entities stipulated under Paragraph One hereof, the penalty shall be imprisonment and a fine of not less than one hundred thousand dirham and not more than three hundred thousand dirham or either.

Whoever uses the forged electronic document knowing of the forgery shall be punished with the same penalty depending on the circumstances.

Article (7)

Shall be temporarily imprisoned whoever, without a

than one hundred thousand dirham and not more than three hundred thousand dirham, or either, whoever logs on to a website, electronic system, internet or uses an information technology means without permit or exceeds the limitations of the permit or remains therein unlawfully.

2. If any of the acts stipulated under Paragraph (1) hereof results in the cancellation, deletion, destruction, disclosure, damage, change, copy, dissemination or republishing of any data or information, the penalty shall be imprisonment for not less than six months and a fine of not less than one hundred and fifty thousand dirham and not more than seven hundred and fifty thousand dirham or either.
3. If the information or the data subject to the acts stipulated under Paragraph (2) is personal, the penalty shall be imprisonment for not less than one year and a fine of not less than two hundred and fifty thousand dirham and not more than one million dirham or either.

Article (3)

shall be punished by imprisonment for not less than one year and a fine of not less than two hundred and fifty thousand dirham and not more than one million dirham, or either, whoever perpetrates any of the crimes stipulated under Paragraphs (1) and (2) of Article (2) hereof within the course of or due to performing their work.

Article (4)

shall be punished by temporary imprisonment and a fine of not less than two hundred and fifty thousand dirham and not more than one million and five hundred thousand dirham whoever logs on to a website, electronic system, internet or uses an information technology means without permit and whether such act is intended to attain government data or confidential information related to economic, commercial or financial establishments.

- Government Data** : electronic data or information belonging to the federal government or the local governments in the emirates of the State or federal and local public agencies and organizations
- Financial, Commercial and Economic Establishments** : Any establishment that gains an economic, commercial or financial capacity pursuant to a license issued thereto by the Competent Authority
- Electronic** : Whatever is affiliate to electromagnetic, photoelectric, digital, automated or photo technology or the likes thereof.
- Child Pornography** : Pictures, recordings, drawings or other sexual arousing material for sex organs, real, virtual or simulative sex acts of a child who is less than eighteen years old
- Internet Protocol** : Digital identification assigned to every information technology means participating in the Internet and used for telecommunication purposes.
- Confidential** : Any information or data unauthorized for use or disclosure without a prior consent from the competent entity.
- Capturing** : Watching or attaining data or information.
- Offense** : Intended expression about a person or an entity which is considered to be humiliating or insulting to the dignity of the person or the entity

Article (2)

1. Shall be punished by imprisonment and a fine of not less

- Electronic Program** : A set of data, instructions and orders executable via information technology means and prepared to accomplish a certain task.
- Electronic Information System** : A set of information programs and information technology means prepared to process, manage and store electronic information and the likes thereof
- Internet** : A link between two sets or more of information programs and information technology means which allows users to access and share information.
- Electronic Document** : An information record or statement developed, stored, extracted, copied, sent, communicated or received via an electronic means on a medium.
- Website** : The location where electronic information is made available on the Internet including social networking, personal pages and blogs.
- Information Technology Means** : any electromagnetic, optical, electromechanical or any other means used to process electronic data and perform logical and mathematical operations or storage functions. It includes any linking or directly linked means which allow this means to store electronic information and deliver it to others.

Federal Legal Decree No.1 of 2004 pertaining to combating terrorism,

Federal Law No.1 of 2006 pertaining to electronic commerce and transactions,

Federal Law No.2 of 2006 pertaining to combating cyber crimes,

Federal Law No.51 of 2006 pertaining to combating human trafficking crimes,

Federal Law No.6 of 2008 establishing the National Council for Tourism and Antiquities,

Federal Law No.3 of 2009 regarding weapons, ammunitions and explosives,

Federal Law No.3 of 2012 establishing the National Authority for Electronic Safety,

And based on what is presented by the Minister of Justice and the consent of the Cabinet,

Have Issued the Following Legal Decree:

Article (1)

In application of the provisions hereof, the following terms and expressions shall have the meanings set out hereunder, unless otherwise expressly stated herein:

State	: United Arab Emirates
Competent Authorities	: Federal and local authorities concerned with electronic security in the state
Content	: Electronic services, data and information
Electronic Information	: any information stored, processed, generated or transported via an information technology means and specifically writings, pictures, audio, numbers, letters, symbols, signals and others.

Federal Legal Decree No.5 of 2012 on Combating Cyber Crimes

We, Khalifa Bin Zayed Al Nahyan, President of United Arab Emirates

Upon perusing the Constitution,

Federal Law No.1 of 1972 pertaining the competencies of ministers and ministries and the laws issued in amendment thereof,

Federal Law No.9 of 1976 regarding the juvenile and homeless,

Federal Law No.10 of 1980 concerning the central bank, monetary system and regulation of the banking profession and the laws issued in amendment thereof,

Federal Law No.15 of 1980 pertaining to the printouts and publications,

Federal Law No.3 of 1987 issuing the Penal Code and the laws issued in amendment thereof

Federal Law No.35 of 1992 issuing the Criminal Procedures Law and the laws issued in amendment thereof,

Federal Law No.37 of 1992 regarding the commercial transactions and the laws issued in amendment thereof

Federal Law No.14 of 1995 combating narcotics and psychotropic substances and the laws issued in amendment thereof,

Federal Law No.4 of 2002 on criminalizing money laundry,

Federal Law No.7 of 2002 regarding copyrights and related rights and the laws issued in amendment thereof,

Federal Law No.17 of 2002, pertaining to the industrial regulation and protection of patents, industrial and designs,

Federal Legal Decree No.3 2003 pertaining to regulating the telecommunication sector and the laws issued in amendment thereof,

**Federal Legal Decree No.5 of 2012
on Combating Cyber Crimes**

legal researchers, law enforcement agencies and scholars in universities, colleges and high institutes.

Judicial Department – Abu Dhabi

Computers are electronic devices capable of changing orders written in logical sequence to implement data entry and information output processes and to make logical or arithmetic operations. Having a comprehensive look at this device, we conclude that in addition to its task of receiving and processing data, reproducing the output of processing and storage operations, it is used also to exchange information among computers to make the so-called networks.

As this virtual world is in need for regulation, it is necessary to prevent and criminalize all kinds of computer and internet related misuse and to combat all ancillary crimes.

Accordingly, the Federal Law No. (2) of 2006 on “Prevention of Information Technology Crimes” was issued first; then on Ramadan 25th, 1433 corresponding to August 13th, 2012, the Decretal Federal Law No. (5) of 2012 was issued to replace the said Federal Law No. (2) of 2006 on “Prevention of Information Technology Crimes”.

Realizing the importance of this subject, and to facilitate the spread of legal knowledge with the provisions of this law, and to avoid falling under penalty of punishment, the Judicial Department has decided to publish the Decretal Federal Law No. (5) of 2012 on “Prevention of Information Technology Crimes”, together with its translation into English language.

Finally, we hope this publication will be helpful for all legal professionals, including judges, lawyers, counselors, litigants,

Introduction

The world has witnessed recently an increasing use of computers and a global spread of the internet. Hence, we may say that it is the age of information technology, where we have started to encounter some unprecedented terms such as “e-goverment”, “e-commence”, “electronic document”, “digital signature”, “information network”, “cyberspace”, and “cybercrime”.

Computers form a cornerstone and essential bases for information technology, so it is impractical to talk about information technology without the involvement of this vital and earth-breaking invention which was introduced to the human kind in the late 20th century. Computers have become a prominent feature of the current age, and its uses are manifested in the advanced countries and communities striving to cope up with the 21st century concepts and techniques. In such countries, computers are deemed as a propeller to the components of their civilization, especially in the field of education, industrial production, communication, commerce, defense, information technology and other aspects and requirements to boost their infrastructure. The reason behind this is the appealing rise and tremendous continuous progress experienced by software and programs in recent years and due to the enormous development in micro information technology, software design and creation, and information storage and display.

Finally, we hope that our efforts meet the expectations of our readers; and serve and satisfy the needs of judges, litigants, law professionals, and all concerned parties.

Abu Dhabi Judicial Department

as well as the international conventions which are deemed indispensable in the adjudication process before the ADJD. And out of our keenness to facilitate and expedite reader's access to the legislation of his interest, we have decided to issue our publications in three different series, each series has a unique design and a branding color.

Due to the importance of court judgments for interpreting and construing the provisions of law, there is a fourth series in a different color, which highlights the principles of cassation for each and every topic.

To promote awareness of the legislations that govern sport games, the ADJD is in the process of printing and publishing a fifth series under the title of "Sport Legislations Series", which contains a range of sport-related national and international legislations.

To highlight the attention paid by the UAE to safeguard the human rights prescribed under international conventions and instruments, the ADJD has decided to allocate a special series for human rights, which collect and publish all international conventions ratified by the UAE in the field of human rights.

Besides, out of our desire to emphasize the legal system of government-owned companies, the ADJD has allocated a series for public companies, categorized according to their type of business including, oil and energy, insurance, tourism, agriculture and so on.

Preface

Since its inception by Law No. 23 of 2006 on the Establishment of Judicial Department in the Emirate of Abu Dhabi, the Judicial Department keenly endeavors to establish an independent, effective and distinctive judicial system; and to provide high quality court services, through adherence to the rule of law, with the aim to safeguard rights, freedoms and security in the society.

To achieve this vision and noble message, the Judicial Department (ADJD) has opted to publish all legislations which may be required during the processing of litigations before the ADJD courts. Being a local judicial entity, it is realistic to focus on the local laws issued by the local legislator in the Emirate of Abu Dhabi. On the other hand, and pursuant to article (121) of the Constitution, the federal legislator has the power to legislate on certain issues, and both local and federal entities are bound to apply the federal laws issued under this article; therefore, it is necessary to publish these legislations too. Additionally, the ratification of international conventions makes them applicable similarly to any national laws; thus all relevant parties are bound to adhere to such conventions and apply their provisions. Accordingly, it is important to publish also the international conventions and instruments ratified or signed by the UAE.

On this basis, the Judicial Department has taken the initiative to print and publish local and federal legislations

**Federal Legal Decree No.5 of 2012
on Combating Cyber Crimes**

ISBN 9789948488446



K N N - M K F T - J R M - A L M A L O M A A T - 4 0 - A E D 1 2